



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

تطورات الأوضاع في ليبيا في ضوء أحداث طرابلس

الملاحم والأبعاد والسيناريوهات المحتملة



**أغسطس
2025**

**تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن**

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

منذ منتصف مايو 2025، تحولت طرابلس إلى مسرح للأحداث؛ إذ شهدت أعمال عنف تصاعدت حدتها بسرعة وصولاً لإعلان حكومة "عبد الحميد الدبيبة" (التي تسيطر على طرابلس والغرب الليبي ومناطق من الجنوب) تصفية "عبد الغني الككلي"، رئيس ما يُسمى بـ "جهاز دعم الاستقرار"، بعدما كان الككلي "رجل ظل" يعمل كذراع أمنية موازية للمؤسسات الرسمية، وحليف رئيس لحكومة "الدبيبة". وقد أشعل مقتل "الككلي" الاشتباكات بين قوات موالية لحكومة "الوحدة الوطنية" المؤقتة، وعناصر مسلحة تابعة لجهاز "قوة الردع الخاصة" انتهت بهدنة "هشة" توافقت عليها السلطات الأمنية والسياسية في محاولة يائسة لاستعادة الاستقرار.

لكن الأمن لم يستتب بالعاصمة الليبية؛ ذلك لأنه سرعان ما اندلعت احتجاجات شعبية واسعة النطاق تطالب برحيل حكومة "الوحدة الوطنية"، ورئيسها "الدبيبة"؛ احتجاجاً على سياساته التي أشعلت الحرب بين التشكيلات المسلحة في طرابلس مما خلف كثيراً من القتلى والجرحى، وأثار الذعر بين سكان العاصمة. كما اتهم المعارضون الحكومة بالفساد والتساهل في نهب أموال الشعب. هذا، وطالبت التظاهرات الحاشدة أيضاً بتغيير جذري في المشهد السياسي الليبي، ونددت باستمرار غياب الأجهزة الأمنية لصالح تحالفات هشة بين رئيس الحكومة وميليشيات مسلحة.

ويسعى التقرير إلى تسليط الضوء على ملامح وأبعاد الأزمة التي تشهدها طرابلس في الوقت الراهن، ومحاولة استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدبيبة وحكومته.



أولاً: أبعاد وملامح أزمة طرابلس:

رغم حالة الاستقرار النسبي التي تتمتع بها العاصمة الليبية طرابلس منذ شنت قوات المشير "خليفة حفتر" في 2019 هجوماً عسكرياً واسع النطاق، وانتهى في يونيو 2020 بوقف دائم لإطلاق النار،



وقوات "جهاز الردع" بإمرة "عبد الرؤوف كارة" (التابعة شكلياً للمجلس الرئاسي منذ عام 2018). وأُعدت تلك الاشتباكات مشاهد الفوضى والانقسام الأمني والسياسي في ليبيا إلى الواجهة مجدداً.

2) تنامي المخاوف من انهيار الهدنة الهشة في طرابلس:

رغم تشكيل لجنة الهدنة لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار عقب الاشتباكات العنيفة، وتحركات حكومة "الدبيبة" الرامية لتفكيك الميليشيات المناوئة لها خصوصاً ميليشيا "جهاز دعم الاستقرار"، فشلت حكومة طرابلس - فيما يبدو - في القضاء كلياً على هذه الميليشيا التي بدأت في إعادة ترتيب صفوفها إثر تسلم الرئيس الجديد "حسن أبو زربية" مهام عمله خلفاً لـ "الكلي" بتكليف من المجلس الرئاسي، وكثفت عناصر هذا التشكيل المسلح حشد نفوذها في جنزور (غرب طرابلس) عبر ما اسمتها دوريات ثابتة ومتحركة بدعوى بسط الأمن، وتعزيز الاستقرار، وتسهيل حركة المواطنين ببلدية جنزور. ولم يتوقف تمددها على العاصمة طرابلس، بل تجاوزتها إلى نالوت في الجنوب الغربي لطرابلس بدعوى فرض الأمن وترسيخ سيادة القانون، وحماية المواطنين بمختلف ربوع ليبيا.

علاوة على ذلك، شهدت العاصمة الليبية طرابلس - يوليو الماضي - تصعيداً خطيراً في الخلافات بين "الدبيبة" وميليشيا جهاز الردع بقيادة "عبد الرؤوف كارة"؛ إذ أعلن "الدبيبة" أربعة شروط أساسية اعتبرها بمثابة "خط أحمر" لمنع اندلاع المواجهة العسكرية الشاملة في العاصمة. وهي:

- ضرورة تسليم جميع المطلوبين للنائب العام؛ إذ أشار "الدبيبة" أن النائب العام أصدر نحو 125 أمر قبض بحق متهمين يحتمون في قاعدة معيتيقة.

شهدت العاصمة الليبية تطوراً بالغ الخطورة أعاد للأذهان سيناريو المواجهات المسلحة "واسعة النطاق" التي لطالما مثّيت بها المدينة منذ عام 2011؛ إذ أُعلن 12 مايو 2025 مقتل رئيس "جهاز دعم الاستقرار" "عبد الغني الكلي"، المعروف بـ "غنيوة"، وعدد من مرافقيه خلال تبادل لإطلاق النار جنوبي المدينة، مما أدى لاندلاع اشتباكات عنيفة في مناطق متفرقة من العاصمة الليبية طرابلس، خاصة في محيط مقر "جهاز دعم الاستقرار". وهو الجهاز الأمني الذي تمّ تدشينه في عام 2021، لتكون مهمته المعلنة مكافحة الفساد وتهريب المخدرات والهجرة غير المشروعة، وتمّ تعيين "الكلي" رئيساً لهذا الجهاز الأمني "شبه الرسمي" في منصب يُعادل مستشار الأمن القومي، مما منح الجهاز غطاءً رسمياً وشرعياً. ومنذ تصفية "الكلي"، تشهد طرابلس حالة من عدم الاستقرار، ومن أبرز ملامحها:

1) تزايد حدة ووتيرة الاشتباكات بين الميليشيات المسلحة:

كان "الكلي" قطباً رئيساً في معادلة المشهد الأمني في طرابلس؛ حيث تسيطر قوى ثلاث رئيسية، وهي: جهاز دعم الاستقرار بقيادة "الكلي"، واللواء 444 قتال بقيادة "محمود حمزة"، وقوة الردع ومكافحة الإرهاب برئاسة "عبد الرؤوف كارة"، ويتم تقاسم النفوذ على الأحياء والمواقع بين هذه القوى الثلاث. واختفاء "الكلي" من المشهد أفضى إلى حالة من الفراغ التي تستتبع بالضرورة إعادة توزيع مناطق النفوذ بين التشكيلات المسلحة، لا سيما في ضوء توقعات باحتمالية إصدار المجلس الرئاسي مرسوماً بإلغاء جهاز دعم الاستقرار.

وفي هذا الصدد، تجددت الاشتباكات المسلحة في العاصمة الليبية طرابلس بين قوات "اللواء 444 قتال" (التابعة لحكومة الوحدة الوطنية)،

القانون، لكنهم ينضمون تحت أجهزة أمنية تتبع الدولة، ويتلقون دعمًا من ميزانية وأموال الشعب، معرّبًا عن قلقه حيال انتشار مقاطع فيديو متداولة، تُوثّق حوادث سطو وعنف مسلّح داخل أحياء طرابلس.

(4) عرقلة خارطة الطريق الأُممية في ليبيا:

يُرجّح المراقبون أن "الدبيبة" يستهدف من تصفية "الكلي" وإذكاء الاشتباكات المسلّحة في طرابلس تعطيل مفاوضات البعثة الأُممية في ليبيا، والتي وضعت خطة مدتها 6 أشهر من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، لكن "الدبيبة" يُعارض تلك الخطة الأُممية. ومن ثم، فإن اشتعال المواجهات المسلّحة في العاصمة طرابلس يصرف الأذهان عن مفاوضات البعثة الأُممية، ويمنح "الدبيبة" مزيدًا من الوقت لتعزيز نفوذه في ظل استمرار حالة الجمود السياسي في البلاد بعد انهيار عملية انتخابية، كانت مقررة في ديسمبر 2021؛ بسبب خلافات على أهلية المرشحين الرئيسيين.

ولعل ما يُرجّح رغبة "الدبيبة" في عرقلة خارطة الطريق الأُممية أن تلك الاشتباكات التي بدأت مع تصفية "الكلي" تأتي في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ككل؛ فهو يتزامن مع سلسلة من الجولات الإقليمية التي تقوم بها المبعوثة الأُممية إلى ليبيا "هانا تيتيه" للتوافق حول خريطة الطريق المرتقبة التي من المزمع تقديمها إلى مجلس الأمن الدولي يوم 21 أغسطس 2025؛ لكسر الجمود السياسي في ليبيا، فضلًا عن إطلاق البعثة الأُممية استطلاعًا للرأي يهدف إلى جمع أكبر عدد ممكن من آراء وتفضيلات الشعب الليبي بشأن المستقبل السياسي للبلاد؛ حيث تلقت حتى الآن أكثر من 15 ألف رد، وهو توقيت بالغ الأهمية والحساسية في مسار الأزمة الليبية.

■ إخضاع مطار معيتيقة للدولة بشكل كامل لسلطة وزارة المواصلات، وإنهاء سيطرة جهاز الردع على هذا المنفذ الحيوي الوحيد العامل في العاصمة.

■ تسليم كافة السجون للأجهزة النظامية التابعة للدولة، وإنهاء سيطرة التشكيلات المسلّحة عليها.

■ حل الميليشيات بشكل نهائي وإدماج من يريد الانضمام في أجهزة الدولة النظامية.

وقد وجّه "الدبيبة" التهديد المباشر والإنذار الأخير لجهاز الردع وحلفائه، مؤكّدًا أن من يعارض هذه الشروط لن يضمن ما سيحدث له. ومنذ أيام، قام "الدبيبة" بقصف هدفين بمدينتي الزاوية وصبراتة في ليبيا بدعوى مكافحة أوكار الهجرة غير النظامية لكن المُرجّح أنها رسالة قوية إلى ميليشيا "جهاز الردع" لدفعها إلى الامتثال للشروط التي وضعها "الدبيبة".

(3) تزايد معارضة الرأي العام في طرابلس لحكومة الدبيبة:

دفعت الاشتباكات المسلّحة والمخاوف من سقوط ليبيا في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار إلى اندلاع احتجاجات شعبية واسعة النطاق بعد أيام قليلة من وقوع تلك الاشتباكات، وطالب المحتجون بإسقاط حكومة "الدبيبة"؛ لأنها المسؤول الرئيسي عن تكريس حالة العداء بين الميليشيات.

وفي 9 أغسطس 2025، صعدَ مجلس "حكماء وأعيان طرابلس المركز" ضد "عبد الحميد الدبيبة"، وحملَه مسؤولية انهيار الأوضاع الأمنية في طرابلس، والمسؤولية عن انتشار جرائم السطو المسلّح بشكل واسع في العاصمة. وقد أشار المجلس أيضاً إلى تورط أشخاص خارج دائرة

ثانيًا: السيناريوهات المحتملة للتطورات الأمنية والسياسية في طرابلس:

أثار إعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا- مطلع أغسطس 2025- اتفاق اللجنة المشتركة 6 + 6 المتألّفة من 6 نواب برلمانيين ونظرائهم من المجلس الأعلى للدولة (استشاري، نيابي) على تعديل الإعلان الدستوري تساؤلات حول ما إذا كان ذلك سيمهد الطريق إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنتائج مقبولة على نطاق واسع. لكن هذا الإعلان يأتي في وقت تسود فيه مخاوف في ليبيا من انهيار الوضع الأمني غرب البلاد، مما قد يعرقل من التحركات الرامية لكسر حالة الجمود السياسي في ليبيا وتشكيل حكومة موحّدة. وتجعل التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة ساحة طرابلس مفتوحة على سيناريوهين رئيسيين بشأن استمرار حكومة "الدبيبة"، وهما:

السيناريو الأول: سقوط حكومة الوحدة برئاسة الدبيبة:

ومن المؤشرات المدعمة على هذا السيناريو:

1. تجدد الاحتجاجات واسعة النطاق في طرابلس من حين لآخر:

واجه "الدبيبة" خلال الأشهر القليلة الماضية مظاهرات شبه يومية في طرابلس تطالب بعزله ومحاكمته. أبرزها الاحتجاجات التي قادها ما يُسمى بـ "حراك أبناء سوق الجمعة"، والتي طالبت رئيس الحكومة بالرجوع إلى مسقط رأسه في مدينة مصراتة غرب البلاد، وسحب الميليشيات المسلحة التي جاء بها إلى العاصمة، وأعلنوا الدخول في (عصيان مدني) بالميادين للمطالبة برحيل الحكومة، ودعوا المواطنين للانضمام إلى هذا الاعتصام، باعتباره خطوة سلمية مشروعة، كما طالبوا بالبعثة الأممية بتحمل المسؤولية في حماية المتظاهرين، والضغط على حكومة "الوحدة" برئاسة "الدبيبة" لتحقيق مطالب الشعب، والتّنحي عن السلطة .

وقد عززت تلك التظاهرات مُطالبتها بإسقاط حكومة "الوحدة" إلى كون تلك الحكومة "راعية لفساد الميليشيات" ومصدر رئيسي للأزمة السياسية؛ فالحكومة الحالية دعمت ميليشيات فاسدة اشترت الذمم بأموال الشعب، وأوصلت البلاد إلى وضع كارثي. وأكّدت التظاهرات أن العصيان المدني هو سبيلها لتحقيق المطالب التالية: تشكيل حكومة جديدة، والتمهيد لانتخابات ودستور، وإخراج ليبيا من النفق المظلم.

ويرى معظم المراقبين أن الاحتجاجات التي تتجدد باستمرار ضد حكومة "الدبيبة" تعني أن قطاعات واسعة من الرأي العام في طرابلس غير راضٍ عن أداء "الدبيبة" خصوصًا في ظل تجدد الاشتباكات بين الحكومة والحركات المسلحة في طرابلس، واعتبروا أيضاً أن حالة الزخم التي ميّزت الاحتجاجات التي شهدتها العام الحالي تُعدّ مؤشرًا إيجابيًا على إمكانية إحداثها تغييرًا حقيقيًا بالمقارنة مع الوقفات الاحتجاجية المحدودة التي نُظمت في السنوات الماضية. وربما يؤدي تجدد التظاهرات ضد "الدبيبة" إلى تخلي قادة الجماعات المسلحة المواليين لـ "الدبيبة" عنه، وقد يدفع أيضاً بعثة الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في دعمها لحكومته، وتسلم المجلس الرئاسي برئاسة "محمد المنفي" زمام الأمور وتولي السلطة التنفيذية بالعاصمة لفترة زمنية، أو محاولة مجلس النواب والمتحالفين معه بالمجلس الأعلى للدولة توظيف حراك الشارع للدفع بتشكيل حكومة جديدة.

توزيع السيطرة بين جبهتي شرق ليبيا وغربها



بنغازي:

● شرق ليبيا تحت سيطرة حفتر

سرت:

(مناطق سيطرة قوات حفتر)

- مدينة سرت: تحت سيطرة كاملة لقوات حفتر
- شرق سرت: انتشار مكثف حتى حدود رأس لانوف
- قاعدة الجفرة الجوية: جنوب سرت، وتُعد من أكبر القواعد الجوية لحفتر

(مناطق سيطرة سلطات طرابلس - الدبيبة)

- قوات الدبيبة تتمركز في المناطق الغربية من سرت خاصة المحاذية لمصراتة
- يمتد خط التماس بين بويرة الحسون وبوابة الخمسين، ويمثل الجبهة المباشرة بين الطرفين
- تتلقى قوات الدبيبة الإمدادات من معسكرات مصراتة، تحديداً من قاعدة مصراتة الجوية
- نقاط حراسة متنقلة على الطريق الساحلي، مزودة بمدافع تركية الصنع

القواعد العسكرية القريبة من (وسط ليبيا) حفتر:

- قاعدة الجفرة الجوية جنوب سرت

الدبيبة:

- قاعدة مصراتة الجوية غرب سرت

(التمركزات بالجنوب الغربي):

نقاط تمرکز وسيطرة حفتر

- غالبية مدن الجنوب الغربي ومنها سبها والقطرون وأم الأرناب وبراك الشاطئ

(نقاط تواجد قوات الدبيبة)

- غدامس والحمادة الحمراء وجنوب نالوت بالإضافة إلى معسكرات متنقلة صغيرة في وادي الشاطئ ووادي عتبة قرب مناطق النفط
- تتواجد في مدن غات وأوباري والمناطق المتاخمة للحدود مع تونس والجزائر

قواعد عسكرية بالجنوب: حفتر:

- «قاعدة تمنهت» قرب سبها (الأكبر في الجنوب)
- «قاعدة براك الشاطئ» شمال غرب سبها
- «قاعدة الكفرة الجوية» جنوب شرق ليبيا

الدبيبة:

- تشكيلات عسكرية محلية قرب غدامس والحمادة ونالوت في صورة انتشار غير مركزي

- الحدود الجنوبية الشرقية وغالبية الحدود الغربية تحت سيطرة حفتر

(المنطقة الغربية):

قوات الدبيبة:

- تسيطر على كامل المنطقة الغربية

(2) واقعة اقتحام المؤسسة الوطنية للنفط:

رغم مرور شهرين على واقعة اقتحام المؤسسة الوطنية للنفط، لكنها وضعت حكومة طرابلس برئاسة "الدبيبة" في مأزق وأظهرتها بأنها غير قادرة على حماية مؤسسات مهمة بحجم تلك المؤسسة. ليس هذا فحسب، بل إنه دفع حكومة شرق ليبيا برئاسة "أسامة حماد" للتلويح بإمكانية نقل مقر المؤسسة مؤقتاً إلى "مدن آمنة"، مثل رأس لانوف والبريقة، وكلتاها تخضع لسيطرتها.

فضلاً عن دعوة رئيس مجلس النواب المستشار "عقيلة صالح" - آنذاك - إلى إعادة النظر في موقع مقر المؤسسة الوطنية للنفط ونقله إلى مدينة أكثر استقراراً، حفاظاً على سلامة العاملين وضمان استمرارية العمل في القطاع الذي يُعد المصدر الأساسي للدخل الليبي. وتكرار تلك الواقعة قد تُفضي إلى إسقاط حكومة "الدبيبة"، فالسيطرة على إيرادات النفط تُعد عاملاً حاسماً في تمويل حكومته وشراء ولاءات الميليشيات المسلحة في طرابلس والغرب الليبي بما يضمن بقاءه في السلطة.

(3) هشاشة تحالفات الدبيبة:

هناك تحدٍ خطير يواجه حكومة "الدبيبة" في الوقت الحالي؛ إذ أوردت بعض التقارير تفاصيل بشأن تحركات من قبل حكومة "الدبيبة" تستهدف شراء ولاء الميليشيات في ظل تغير مواقف تلك الميليشيات في الآونة الأخيرة مثل الكتيبة "55 مشاة" التابعة لرئاسة الأركان العامة بالحكومة، والتي سبق وأن أعلنت مساندتها لحراك سوق الجمعة، وإدانتها اشتباكات العاصمة. وتجدر الإشارة إلى أنه في 23 مايو 2025، أعلن أمر الكتيبة "55 مشاة" "معمر الضاوي"، اتفاقاً مع المستشار بحكومة الوحدة "إبراهيم الدبيبة"، ووزير الداخلية المكلف "عماد الطرابلسي" على توحيد الصف بين أبناء المنطقة الغربية. وهو الاجتماع الذي وصفه البعض باعتباره محاولة

لاسترضاء قادة الميليشيات من قبل السلطات الحاكمة في طرابلس دون برنامج عملي وواضح لتفكيك وتسريح وإعادة دمج العناصر التابعة لتلك الميليشيات.

ويُلاحظ بشكل عام أن العلاقة بين عديد من التشكيلات المسلحة و"عبد الحميد الدبيبة" باتت متداخلة وغير مفهومة؛ فحلفاؤه - مثل الككلي - سرعان ما ينقلبون عليه. ورغم اعتقاده أن الأمر سيكون مستتباً له بعد تصفية "الككلي"، ازداد الأمر سوءاً، وأصبحت العاصمة طرابلس تدور في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، ونشير في هذا السياق إلى ما تشهده العاصمة الليبية طرابلس الآن من عمليات تحشيد جديدة من قبل الميليشيات الموالية لحكومة "الدبيبة" والمعارضة لها.

وفي هذا الصدد، شهدت طرابلس في 6 أغسطس الجاري، تحركات أمنية مكثفة ومفاجئة من قبل "قوة التدخل والسيطرة" التابعة لحكومة "الوحدة"، وتحركات أخرى لميليشيات "جهاز الردع" المناوئة لها؛ إذ أعلنت "قوة التدخل والسيطرة" عن انتشار كثيف لدورياتها الثابتة والمتحركة داخل منطقة جنزور (غرب طرابلس) بدعوى فرض الاستقرار، وحفظ الأمن العام، ورصد أي تحركات مشبوهة. وفي المقابل، رصدت وسائل إعلام محلية تحركات مفاجئة لميليشيات "جهاز الردع" الخاصة، تمهيداً للانتشار في محيط مطار معيتيقة، ومنطقة سوق الجمعة في طرابلس، تحسباً لأي اختراق أمني من قبل ميليشيات تتبع حكومة "الوحدة". ويُعد تحرك ميليشيات "جهاز الردع" الذي يقوده "عبد الرؤوف كارة"، وهو من أبرز القيادات الأمنية في طرابلس، ويتمتع بنفوذ واسع داخل العاصمة، مؤشراً خطيراً على احتمالية تجدد الاشتباكات المسلحة بالعاصمة الليبية، وتصاعد التهديدات الأمنية التي تواجهها حكومة "الدبيبة" نتيجة تضارب المصالح، والتنافس على النفوذ.

السيناريو الثاني: قدرة حكومة الوحدة على المناورة والصمود:

ومن المؤشرات الداعمة لهذا السيناريو:

(1) تشكيل الحكومات في ليبيا عملية معقدة:

يرى أنصار هذا الفريق أن أية تظاهرات أو حركات معارضة لـ "الدبيبة" لن تؤدي إلى تغيير سياسي فعلي في الوقت الراهن؛ ذلك لأن تشكيل الحكومات في ليبيا عملية معقدة لا تعتمد فقط على توجهات الرأي العام الليبي (المنقسم على ذاته)، وإنما ترتبط بصيغة تفاهات إقليمية ودولية، وتحتاج وقتاً. وفي هذا السياق، يُرجح مراقبون أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن "الدبيبة"، ما لم يكن هناك بديل جاهز ومقبول، وهذا غير موجود حتى الآن؛ بل إن البعثة الأممية لم تطرح بعد الخريطة السياسية، ولم تحصل على دعمها دولياً. ومن ثم، فإنه من غير المتوقع تغيير حكومة "الوحدة" قبل نهاية العام الجاري.

(2) ميزان القوة يميل لصالح الدبيبة:

في مقابل الحديث عن محاولات "الدبيبة" لاسترضاء قادة الميليشيات بالتزامن مع تنامي الاحتجاجات ضد حكومته في الآونة الأخيرة، هناك فريق من المراقبين يرى أن ميزان القوة بات يميل لصالح "الدبيبة" والميليشيات المتحالفة معه عقب الاشتباكات المسلحة الأخيرة في طرابلس، وتصفية "الكلي".

ولعل من أبرز الميليشيات المؤيدة لحكومة الدبيبة "اللواء 444 قتال"، الذي يقوده اللواء "محمود حمزة"، و"اللواء 111 بقيادة العقيد "عبد السلام الزوبي" (وكيل وزارة الدفاع بغرب ليبيا)، وهما من القوات التي تواجه "قوة الردع الخاصة"، التي يرأسها "عبد الرؤوف كارة"، وبعض المجموعات المتمركزة بمدن قريبة من العاصمة. وتشير التقديرات إلى أن عدد منتسبي "قوة الردع الخاصة" والشرطة القضائية تحت قيادة المطلوب دولياً "أسامة نجيم"، وغيرها من الميليشيات المعارضة للدبيبة لا يُقارن بعدد عناصر وتسليح وتدريب قوات وزارتي الدفاع والداخلية بحكومة "الوحدة".

ويشير المراقبون أيضاً إلى أنه بجانب "حمزة" و"الزوبي" اللذين تجمعهما روابط قوية مع واشنطن وأنقرة، يوجد "عماد الطرابلسي"، وزير داخلية "الدبيبة" المنتمي لمدينة الزنتان، وشقيقه "عبد الله" رئيس (جهاز الأمن العام)، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية والتشكيلات الموجودة بمصراتة، التي قد تصطف معه، وأبرزها (العمليات المشتركة) بقيادة "عمر بوغدادة". وهناك أيضاً ورقة ضغط قوية في يد "الدبيبة" في الوقت الحالي، والمتمثلة في وقف المخصصات المالية (من خزينة الدولة) للميليشيات التي أصبحت تعاديه. ومن ثم، لم يعد أمام هؤلاء سوى عوائد التهريب، ولن يتوانى "الدبيبة" عن التضيق على تلك الأنشطة بدعوى "مكافحة الجريمة المنظمة" و"الهجرة غير النظامية".

(3) استخدام الدببة سلاح المسيّرات:

أثار قصف طائرات "مسيّرة" هدفين بمدينة الزاوية وصبراتة في ليبيا في 3 أغسطس 2025، تساؤلات بشأن ما إذا كانت حكومة الدببة تريد إرسال رسالة لخصومه السياسيين والمليشيات المعارضة لها بأنها قادرة على حسم أي صراع باستخدام "المسيّرات". وقد استُخدمت تلك المسيّرات في الهجمات الأخيرة بدعوى مكافحة أوكار الهجرة غير النظامية، لكن الأمر المُرجّح أن هذه الهجمات هي رسالة رمزية بأنها ستكون سلاح "الدببة" في أي معركة مقبلة مع خصومه بالعاصمة، وفي مقدمتهم مليشيات "جهاز الردع". وفي الوقت نفسه، يريد "الدببة" الترويج لحكومته على أنها قوية وقادرة على مساعدة إيطاليا (التي زارها مؤخراً) في الحد من تدفقات المهاجرين.

وفي إطار تحرّكاته المكثّفة لحشد الدعم الدولي، استضافت إسطنبول (مطلع أغسطس الجاري) اجتماعاً ثلاثياً ضمّ "الدببة" وكلّ من الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، ورئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني"، وهيمنّت على أجندته قضايا اقتصادية وأمنية بالأساس، لكن توقيت عقده في ظلّ ما تمرّ به ليبيا من تغيرات دفع البعض للتأكيد أن "الدببة" يسعى لتوظيف هذا الاجتماع لمنع إزاحة حكومته من السلطة، وتأكيد شرعية حكومته، والترويج لكونها الجهة الوحيدة المعترف بها أمميّاً ودوليّاً، لا سيما أن الاجتماع جاء في ظل استعداد المبعوثة الأممية إلى ليبيا "هنا تيتيه" لطرح خريطة طريق جديدة تتضمّن تشكيل "حكومة موحدة" خلفاً لحكومته "الدببة".

ومن المقرر أن تكشف الأيام المقبلة عن المخرجات الحقيقية لهذا الاجتماع، وما إذا كانت أنقرة وروما ستمسكان بحليفهما "الدببة" الذي طالما عقد معهما الكثير من الصفقات الاقتصادية والأمنية، أم إنهما ستقرّران التخلي عنه. وعلى أية حال، فإن الدعم المُقدّم من قبل تركيا وإيطاليا لحكومة "الدببة" ليس مطلقاً، وإنما سيجري تقييم ما يمكن أن يقدمه "الدببة" في ملفي الطاقة والهجرة غير النظامية لكِلتا الدولتين، ثم يقارنان ذلك بما يمكن أن يحصل عليه من خلال تفاهات وشراكات قد يتم عقدها مع حكومة الشرق الليبي، وبناءً على ذلك، سيقرّران استمرار أو وقف الدعم لـ "الدببة".



الخلاصة

في ظل انسداد الأفق السياسي، والفشل الملازم للعملية السياسية بقيادة البعثة الأممية في ليبيا، تظل الساحة الليبية مفتوحة على السيناريوهات كافة. ويُرجَّح أن تستمر طرابلس في دوامة العنف الميليشيات على المدى القريب؛ إذ سيحتدم التنافس بين ميليشيات قوة الردع الخاصة (المعارضة للحكومة) وميليشيات اللواء 444 قتال (المؤيدة للحكومة) لفرض السيطرة على العاصمة طرابلس، في وقت تظهر مؤشرات بعدم ميل القوى الدولية للتسرُّع بشأن التخلي عن حكومة "الدبيبة" في الوقت الراهن خصوصاً في ظل غياب التوافق بشأن الأزمة الليبية، كما أن الحديث عن تشكيل حكومة جديدة بديلة عن حكومة الوحدة الوطنية يحتاج مساراً سياسياً توافقياً يفضي إلى رئيس وزراء تقبله جميع الأطراف، وقد فشل مجلس النواب مرتين في إنشاء حكومة بديلة عن حكومة الوحدة الوطنية. علاوةً على أن التوافق بين جميع الفرقاء الليبيين الذي تتحدث عنه رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ربما يكون من الصعب للغاية الوصول إليه قبل نهاية العام الجاري على أقل تقدير.

ولعل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها العاصمة الليبية طرابلس لا يمكن فصلها عن تراكم الإخفاقات السياسية والمعيشية، وحالة الإحباط تجاه الواقع السياسي المأزوم، والاقتصاد المتعثر، والمشهد الأمني الهش الذي جاءت عملية تصفية "عبد الغني الككلي" لتُسلط الضوء عليه. فهذه العملية لم تكن مجرد اغتيال لـ "زعيم ميليشيا" بل "مركز" مهم في معادلة القوة بطرابلس، وعنصر رئيس في شبكة التحالفات التي حافظت على استقرار العاصمة لسنوات. ومقتله أدى إلى انفراط عقد هذه التحالفات، وفتح الباب أمام اندلاع مواجهات مسلحة تستهدف الوصول لتوازن جديد، ودفع الغضب الشعبي إلى السطح.

وهناك من يرى أنه لا يمكن التعويل على الاحتجاجات أو التظاهرات المتنامية ضد حكومة "الدبيبة"؛ ذلك لأن الاحتجاجات التي اندلعت في سنوات سابقة ضد حكومته انتهت إلى اللا شيء؛ بسبب مخاوف المحتجين من الاصطدام مع المجموعات المسلحة التابعة لحكومة "الدبيبة"، وانكفاء قطاعات عريضة من الشعب الليبي على أوضاعه المعيشية، وحالة الإحباط والجمود السياسي والعجز عن تحديد موعد لإجراء الانتخابات كلها أمور أثرت سلباً على الليبيين، ودفعتهم بعيداً عن الشأن السياسي، وباتوا يركزون أكثر على شؤونهم الخاصة.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو